

في لقاء خص به «الأيام» تزامناً مع انطلاقة دور الانعقاد الثالث

الفاضل: لا تدخل حكومي في مواقف النواب

حاوره - جاسم منصور وبتول السيد:

أكد وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب عبدالعزيز الفاضل أن مجلسي الشورى والنواب نجحا خلال دور الانعقاد الماضي في ترجمة الممارسة الديمقراطية على أرض الواقع من خلال تعاملهما مع السلطة التنفيذية، واستخدامهما للأدوات التشريعية والرقابية. وشدد الفاضل في حوار خص به (الأيام) قبيل انطلاق دور الانعقاد الثالث على استمرارية التعاون بين الحكومة برئاسة سمو رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة والسلطة التشريعية، نافياً في الوقت نفسه التدخل الحكومي في مواقف النواب.

وفيما يتعلق بأبرز مشاريع القوانين التي ستحيلها الحكومة إلى مجلس النواب في الدور المقبل، أشار الفاضل إلى أن الحكومة تعكف على دراسة العديد من مشاريع القوانين لإحالتها إلى مجلس النواب، حيث أن من أهمها مشروع قانون الميزانية العامة للدولة للسنتين المائتين 2009-2010، ومشروع قانون بشأن الهيئة العامة للسياسة، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون بشأن إنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون. وعلى صعيد متصل، نفى الفاضل ما أشيع عن سحب الحكومة لمشروع قانون استملاك العقارات للمنفعة العامة. وأضاف الفاضل بأن الحكومة أعدت مشروع تعديل قانون الصحافة والطباعة والنشر، والثاني مشروع قانون بناء على اقتراح من مجلس الشورى، والذي قامت الحكومة بدورها في صياغة المشروع، حيث أحالت المشروعين إلى مجلس النواب. وأكد أن إحالة الحكومة لهذين المشروعين بقانون يعد ترجمة حقيقية في مجال التطور الديمقراطي، وتجسيدا للربحية الصادقة في منح الصحافة مزيداً من الحرية، لكونها أحد أهم معالم وركائز المشروع الإصلاحي. وفيما يلي نص الحوار مع الفاضل:



■ الدستور لها، ففي حين تقوم السلطة التنفيذية برسم السياسة العامة للحكومة، وتتابع تنفيذها وتشرف على سير العمل في الجهاز الحكومي، فإنها في الوقت ذاته تتعاون مع السلطة التشريعية المتعلقة بالجوانب المحققة لتطلعات واحتياجات المواطنين.

■ وماذا عن المقترح النيابي حول علنية جلسات الاستجواب على أن تتم في داخل قاعة المجلس؟
- إن جلسات استجواب الوزراء وإجارتها تحكمها مواد قانون اللائحة الداخلية لمجلس النواب.

■ تراشق النواب فيما بينهم خلال الفترة الماضية باتهامات متبادلة حول جهات ترسم تحركاتهم.. فهل بالفعل هناك مسؤولون حكوميون يتدخلون في مواقف النواب وتصريحاتهم لتحقيق مصالح ومنافع مشتركة بين الطرفين، بحسب تلك الاتهامات؟

- إن هذه الاتهامات لا أساس لها من الصحة، حيث أنه ليس للحكومة أن تتدخل في شؤون مجلس النواب أو بين أعضائه، التزاماً منها بنص المادة 32/ج من الدستور والتي تقوم على أساس الفصل بين السلطات، بحيث لا يجوز لأي سلطة التنازل عن كل أو بعض اختصاصاتها المنصوص عليها في الدستور، إضافة إلى أنه نص على مبدأ التعاون بينهما، بما يحقق الخير للوطن والمواطن، وهذا هو هدف الحكومة وفق الرؤية الحكيمة للقيادة الرشيدة.

■ في إحدى مداخلاتكم السابقة قلتم إن الحكومة ستعيد مشروع قانون بشأن الصحافة والطباعة والنشر إلى البرلمان خلال دور الانعقاد الثاني، إلا أن الدور انتهى من دون أن تتم إحالته إليه.. فهل هناك تلك من قبل السلطة التنفيذية أو عدم رغبة في إقرار قانون مطور للصحافة؟
- أود أن أبين إن هناك مشروعين في هذا الخصوص، الأول مشروع تعديل قانون الصحافة والطباعة والنشر، والثاني مشروع قانون ببناء على اقتراح من مجلس الشورى، وقد قامت الحكومة بدورها في صياغة المشروع، وأحالت الحكومة المشروعين إلى مجلس النواب، وإن إحالة الحكومة لهذين المشروعين بقانون يعد ترجمة حقيقية في مجال التطور الديمقراطي، وتجسيدا للربحية الصادقة في منح الصحافة مزيداً من الحرية، لكونها أحد أهم معالم وركائز المشروع الإصلاحي.

■ ما هي أبرز مشاريع القوانين التي ستحيلها الحكومة إلى مجلس النواب في الدور المقبل؟

- تعكف الحكومة على دراسة العديد من مشاريع القوانين لإحالتها إلى مجلس النواب، حيث أن من أهمها مشروع قانون الميزانية العامة للدولة للسنتين المائتين 2009-2010، ومشروع قانون بشأن الهيئة العامة للسياسة، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون بشأن إنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون.

■ لا يزال اللغظ مستمراً بين الحكومة والبرلمان فيما يتعلق بمسألة تأخر الصياغة القانونية للمقترحات.. فما هي آلية عمل دائرة الشؤون القانونية في الصياغة القانونية؟

- تتمثل آلية عمل دائرة الشؤون القانونية في وضع الاقتراحات بقوانين المحالة من مجلس الشورى ومجلس النواب إلى الحكومة في صيغة مشروعات قوانين، مع مراعاة حكم المادة (92) من الدستور، ويجب على دائرة الشؤون القانونية بحسب المادة الثانية من القانون رقم (60) لسنة 2006 بإعادة تنظيم الدائرة رفع الاقتراح بعد صياغته إلى الحكومة

■ بداية.. كيف تقيم أداء مجلسي الشورى والنواب في دور الانعقاد الفائت؟

- لقد نجح مجلسا الشورى والنواب خلال ذلك الدور في ترجمة الممارسة الديمقراطية على أرض الواقع من خلال تعاملهما مع السلطة التنفيذية، واستخدامهما لأدواتهما التشريعية والرقابية.

■ وعند تقييم أداء المجلسين خلال دور الانعقاد الثاني يجب النظر إلى القوانين التي وافقت عليها السلطة التشريعية والاقتراحات بقوانين المقدمة من أعضائهما وعدد الأسئلة ولجان التحقيق التي شكلها مجلس النواب ومدى تعبيرها عن احتياجات وهموم المواطنين، ومن هذا المنطلق تجدر الإشارة إلى أن المجلسين أقر العديد من المشروعات التي كان لها الأثر في رفع المستوى المعيشي للمواطن.

■ ما مدى تجاوب الحكومة ودرجة تفاعلها مع المجلسين في الدور الماضي؟ وما رأيك بالمقترحات بقوانين والرغبات البرلمانية المقدمة للحكومة من ناحية الكم والكيف؟

- إن التجاوب بين الحكومة والمجلسين مستمر، ويتضح ذلك جلياً من خلال استجابة الحكومة للعديد من المقترحات التي تهدف إلى رفع المستوى المعيشي للمواطنين، وأيضاً لا ننسى تعاون الحكومة مع لجان المجلسين ولجان التحقيق، وتعاملها مع الاستجوابات والأسئلة المقدمة من أعضاء المجلسين. كما أن الحكومة قد قامت بصياغة عدد كبير من الاقتراحات بقوانين وأعادتها إلى مجلس النواب.

■ لم يرد الوزراء على عدد من الأسئلة الموجهة من النواب.. ألا ترى أن ذلك يندرج في إطار عدم تعاون مع المجلس؟

- ينبغي التنويه إلى أنه من إجمالي الأسئلة الموجهة إلى الوزراء خلال الدور الماضي والتي بلغت (195) سؤالاً، فإن عدد الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها قد بلغت (25) سؤالاً فقط، أي بما يشكل ما نسبته (13٪) من إجمالي الأسئلة، ومن المعلوم أن بعض هذه الأسئلة قد سقط - بحسب ما نصت عليه اللائحة الداخلية لمجلس النواب - من خلال زوال صفة من وجه إليه أو بانتهاج دور الانعقاد الذي قدم السؤال خلاله، لذا فإن عدد الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها وسقطت بالتغيير الوزاري بلغ (سؤالين). وبلغ عدد الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها وسقطت نتيجة لانتهاء الدور (23) سؤالاً، منها (8) أسئلة لم تنته الفترة القانونية للرد عليها، لذا يتبين لنا بأن الوزراء قد قاموا بالرد على معظم هذه الأسئلة، إيماناً وتقديراً منهم لأهمية التعاون مع النواب من خلال تزويدهم بالمعلومات الداخلية في اختصاصاتهم. ومن ناحية أخرى، فقد مكّنت اللائحة الداخلية للمجلس من إبراج أي سؤال لم يجب عليه الوزير في الموعد المحدد على جدول أعمال الجلسات، ليتم الرد عليه شفاهة في المجلس.

■ بخصوص الاستجوابين المقدمين من النواب ضد وزير شؤون مجلس الوزراء الشيخ أحمد بن عطية آل خليفة، ووزير شؤون البلديات والزراعة السابق منصور بن رجب، كيف تقيمهما من الناحيتين الدستورية والسياسية؟

- إن الاستجواب هو أحد أدوات الرقابة المنصوص عليها في الدستور، والحكومة تتعاون مع مجلس النواب في ذلك وفق ما تنص عليه أحكام الدستور والقانون.

■ وما هي وسائل التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الإطار الذي ذكرته؟

- يقوم التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية أساساً على ممارسة كل سلطة لعملها وفق ما رسمه



إحالة الميزانية في الموعد المحدد دستورياً



الحكومة لم تسحب قانون استملاك العقارات



قانون الصحافة يتجه لمنحها مزيداً من الحرية

خلال (3) أشهر من تاريخ إحالته إليها، لتبدي الحكومة ملاحظاتها عليه وتقديمه في صورة مشروع قانون إلى مجلس النواب خلال مدة لا تتجاوز (45) يوماً، وإذا رأت الحكومة تأخير إحالة مشروع القانون لمدة أطول أخطرت مجلس النواب بذلك.

■ لماذا سحبت الحكومة مشروع قانون الاستملاك للمنفعة العامة في موقف مفاجئ، في آخر جلسة لمجلس الشورى في دور الانعقاد الماضي، وذلك على الرغم من أهميته في سد فراغ تشريعي؟
- ليس بصحيح ما يقال بأن الحكومة سحبت مشروع قانون استملاك العقارات للمنفعة العامة، بل إن ما تم في هذا الشأن هو تأجيل مجلس الشورى النظر في قانون استملاك العقارات للمنفعة العامة، وذلك إثر طلب من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بسحب المشروع من أجل المزيد من الدراسة.

■ هل ستحيل الحكومة الموازنة العامة للدولة للسنتين المائتين 2009/2010 في موعدها المحدد، وفي هذا الصدد.. هل تعتقد أن الأمور ستجري بشكل سلس هذه المرة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لترميز الموازنة؟

- إن الحكومة تعد مشروع قانون الميزانية العامة لإيرادات الدولة ومصروفاتها، وسوف تقدمه إلى مجلس النواب قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل، لمناقشته وإحالته إلى مجلس الشورى للنظر فيه وفق أحكام الدستور، ويجوز إدخال أي تعديل على الميزانية بالاتفاق مع الحكومة، كما إن إحالة الميزانية سيكون في الموعد المحدد التزاماً من الحكومة بما نص عليه الدستور.

■ ما هي توقعاتك لمجريات العمل في دوري الانعقاد المقبلين من الناحية السياسية بين النواب وبعضهم البعض من جانب، والنواب والحكومة من جانب آخر، خاصة في ظل الاختلافات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؟

- إن التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية قائم ومستمر، والحكومة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة تعمل جاهدة على تعزيز التعاون بين الحكومة والسلطة التشريعية.



الجلسان ترجمتا ممارسة الديمقراطية في الواقع



تعاون السلطتين مستمر بتوجيه رئيس الوزراء

